تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر

أ.د/ فايزة محمد حسن ملوك

الاستعمار البريطانى

أولاً: جنوب أفريقيا:

- **تألفت شركة الهند الشرقية الهولندية**، من أجل إدارة الأملاك التي ملكتها هولندا فيما وراء البحار في القرن السابع عشر، وكان اختصاصها جنوب أفريقيا وجزائر الهند الشرقية، ومركز إدارتها في بتافيا.
- لم تلبث الثورة الفرنسية أن قامت، وانضمت هولندا إلى إنجلترا في التحالف الدولي الأول. حتى إذا هجمت فرنسا على هولندا واحتلتها، هرب ملكها إلى إنجلترا، ومنح الحكومة البريطانية حق احتلال جنوب أفريقيا لحمايته من الأطماع الفرنسية، فاحتلتها لثمان سنوات ألغت فيها تجارة الرقيق وحررت العبيد ومنحت بعضهم حق العمل بأجر، بل استخدمته في قوات البوليس التي أنشأتها، وتركتها إنجلترا بين سنتي ١٨٠١ و١٨٠٦، وحكمتها الحكومة الهولندية، ثم عادت بريطانيا إلى حكمها في هذه السنة، وإذا ما قضى على الحكم الفرنسي في هولندا. وعاد الحكم الهولندي إليها باعت هولندا مستعمراتها الأفريقية إلى انجلترا، لقاء ستة ملايين من الجنيهات. وبذلك أصبح هذا الجزء بريطانية.

- أعلن ضم ناتال إلى مستعمرة الرأس في سنة ١٨٤٤م، فلم يسع بعض هؤلاء المهاجرين إلا أن يمضوا في السير نحو الشمال. فعبروا نهر الفال و استقروا في أرض جديدة أطلقوا عليها اسم جمهورية جنوب أفريقيا، وكان ذلك في سنة ١٨٤٩.

تطور نظام الحكم

- ظلت كل واحدة من الولايات الأربعة في جنوب أفريقيا، مستقلة في شئونها وإن خضعت كلها لوزارة المستعمرات البريطانية، ويدير أمور كل منها وزارة ينتخب أفرادها من البرلمان المنتخب بدوره من الشعب.
- كان هذا البرلمان يتكون من مجلسين أحدهما للنواب، والآخر للشيوخ ويشترط في العضو أن يكون من نسل أوروبي، عاش خمس سنوات في الاتحاد، ويملك عقار ثابت قيمته، ٥٠٠ جنيها على الأقل، وعلى رأس الجميع كان المندوب السامي البريطاني، إلا أن التنافس والحسد كان يسيطر على حكومات الاتحاد.

تأليف اتحاد جنوب أفريقيا

- **يتكون اتحاد جنوب أفريقيا** الآن من أربعة ولايات، هي الرأس و الترانسفال وأورنج الحرة و ناتال. ولكل منها مجلس تشريعي محلى مكون من ٢٥عضواً كلهم منتخبون على أساس الاقتراع السري العام لمدة ثلاث سنوات. تم مجلس تنفيذي مكون من أربعة أعضاء معينين بواسطة المجلس التشريعي، وليس من الضروري أن يكونوا من أعضائه. وللمجلس التشريعي حق التشريع الذي يرمي إلى فرض الضرائب والاستدانة والصرف على التعليم غير العالي، والزراعة، والإدارة المحلية، وهيئات الصحة العامة. وتملك حكومة الاتحاد حق رفض الموافقة على تشريع الولاية وإلغائه وللاتحاد حق تعيين مشرف مإلى ليشرف على مالية الولاية، يكون في نفس الوقت رئيس اللجنة التنفيذية المالية.
- ولا يمكن عمل إجراءات مالية دون موافقة هذه اللجنة التنفيذية.

أما السلطة المركزية فتتكون من مجلسين:

- أحدهما منتخب كله والآخر – ويسمى بالسناتو، ومدته عشر سنوات – بعض أعضائه منتخبون وآخرون معينون. أما الأعضاء المنتخبون فعددهم ٣٢ بنسبة ثمانية من كل ولاية وينتخبهم مجلس الولاية التشريعي من بين أعضائه، ثم إلى جانبهم ثمانية أعضاء يعينهم الحاكم العام، وأربعة من هؤلاء الثمانية منتخبون لخبرتهم في أمور الوطنيين، وعدد أعضاء المجلس الأول منذ سنة ١٩٢٦ للرأس و ٧٠ للترانسفال و ١٩ لكل من ناتال وأورنج، والجميع منتخبون بالنسبة لعدد السكان، فالترانسفال وأورنج أكثر الولايات إمعاناً في تجاهل حق الوطنيين الذين لم يعطوا حق الانتخاب بعد.

- أما في الرأس فقد اشترط أن يكون الناخب مالكاً لما قيمته ٧٥ جنيهاً، أو صاحب دخل قيمته ٥٠ جنيه سنوياً. كما لم يعط لغير المؤمن بالمسيحية حق الانتخاب أما ناتال فقد وضعت بعض القيود على تسجيل أسماء الوطنيين والأسيويين.

بتسوانا لاند:

- تتكون من جزئين هما محمية بتسوانا لاند ومستعمرة بتشوانا لاند وأرضهما مر، وقد قدم إليها الأوروبيون من الجنوب في نهاية القرن الثامن عشر وعمل على استكشافها مجموعة من المبشرين والمستكشفين.

اتحاد وسط أفريقيا:

١- روديسيا:

- وكانت شركة جنوب أفريقيا البريطانية ثالث الشركات البريطانية ظهوره في الحقل الأفريقي وهي التي قامت بدورها الديناميكي عن طريق شخصية سيسل رودس. وقد حصلت على مرسومها في سنة ١٨٨٩.

نظام الحكم فى رودسيا:

- منذ سنة ١٨٩٨ أقيم في روديسيا الجنوبية مجلس استشاري ذو ١٨عضواً به أقلية منتخبة بواسطة البريطانيين وجعل اختصاصه قاصرا على معالجة شئون الأوروبيين، أما الشئون الوطنية جعلت كلها من اختصاص الهيئة التنفيذية وجعل مدة هذا النظام خمسا وعشرين سنة وفي سنة ١٩١٤ زيد عدد المنتخبين إلى ١٢ عضوا وأنقص المعينون إلى ٦ وكلهم بريطانيون وهذا المجلس يقدم استشارته في الشئون التشريعية الخاصة بالأجانب إلى الحاكم العام، وفي نهاية الخمس وعشرين سنة أي في سنة ١٩٢٣ صدر الدستور الأول لروديسيا، فأقيم مجلس تشريعي مكون من ٣٠ عضواً مدته خمس سنوات أبيح فيه حق الانتخاب للبريطانيين نساء ورجالا وللوطنيين الذين يملكون ١٥٠ جنيهاً،

- وإلى جانب هذا المجلس التشريعي يوجد مجلس تنفيذي برأسه الحاكم العام. وضمن أعضائه وزير الشئون الوطنية، وفي سنة ١٩٣٤ طلب هذا المجلس التشريعي إقامة حكومة مسئولة من أجل مباشرة الشئون الداخلية مع ترك الدفاع والأمور الخارجية في يد بريطانيا ووفق على هذا الطلب وصدر الدستور الجديد في سنة ١٩٣٦ وبمقتضاه أنقصت سلطة الحاكم العام خصوصا في الشئون القضائية.

(ب) نياسا لاند:

- هذا الجزء من أفريقية مركز نشاط المبشرين وخاصة الإسكتلنديين. وأقبل عليها من التجار وخاصة الألمان والبريطانيين، وفي سنة ١٨٧٨ تأسست شركة البحيرات البريطانية من أجل استغلال المنطقة ولكن التجار العرب وكانوا يسيطرون عليها فبدأوا يضيقون بكل من الشركة والمبشرين.

- ويحكم المستعمرة حاكم يساعده مجلسان، أحدهما تشريعي وآخر تنفيذي وجميع أعضائهما معينون ولكن يشترك الوطنيون في تكوين المجالس البلدية منذ سنة ١٩٣٣.

ثالثاً: السودان

- من الخطأ الاعتقاد بأن الخطوات والسياسة التي اتخذتها إنجلترا للانفراد بالحكم في السودان عقب اغتيال السردار السيرلى ستاك – الذي حدث عقب ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤. بإطلاق الرصاص عليه عند عودته من وزارة الحربية بالقاهرة – ترجع لهذا الحادث فحسب. فمن المؤكد أن إنجلترا كانت – قبل الحادث – تدبر أمراً في السودان ، وقد جرت في مصر الانتخابات العامة في مارس ١٩٢٥ وأفتتح الملك البرلمان في ٢٣ مارس ١٩٢٥،

- ولما دارت حركة انتخاب برئاسة مجلس النواب نال سعد باشا الأغلبية مما دعا زيور لتقديم استقالته، لكن رفض الملك قبولها ووقع بدلا من ذلك مرسوما بحل مجلس النواب في اليوم الأول من اجتماعه وكان ذلك نذيراً بمعارك دستورية وتطاحن حزبي .

نتائج سحب الجيش المصري من السودان

- اتخذت الإدارة الإنجليزية في السودان إجراءات صارمة لمواجهة الأحداث المتوقعة نتيجة للقرارات التي صدرت بإيعاد الجيش المصري والموظفين المصريين عن السودان.
- وقد رفضت القوات المصرية بالسودان تنفيذ الأوامر التي صدرت إليها من الإدارة البريطانية ورفضت تنفيذ أمر الإخلاء.

وضعت السياسة البريطانية لتحقيق أهداف معينة كما يلى:

١. استغلال الأقاليم الصالحة لزراعة القطن في السودان الشمإلى بالذات (دلتا خور الجاش، وبركة، وأرض الجزيرة لإنتاج القطن اللازم لمصانع لانكشير، فقد استطاعت إنجلترا عن طريق خبرائها أن تدرس إمكانيات السودان، وفي ضوء هذه الدراسة رسمت سياستها على أساس الاستفادة إلى أقصى حد من هذه الإمكانيات.

٢. فتح أسواق جديدة في السودان للمنتجات البريطانية وإيجاد مجالات عمل فيها عدد من الشبان البريطانيين.

٣. فصل جنوب السودان عن شماله، وتوجيهه صوب (أوغندا) وغيرها.

٤. الاستفادة من أبناء جنوب السودان كجنود يخدمون أغراض بريطانيا العسكرية ولهذا أنشئت (قوة الدفاع السودانية).

٥. الاستناد على مركز بريطانيا في السودان وتحكمها في منابع مياه النيل كوسيلة للضغط على مصر.

٦. قمع الحركات الوطنية في مهدها ومحاولة استيعاب الطبقة المثقفة السودانية التي أخذت تبرز كقوة سياسية خاصة في الفترة بين عام ١٩١٩، وعام ١٩٢٤..

موقف الحكومة المصرية من السياسة البريطانية

- اعترضت الحكومة المصرية على هذه الإجراءات وبنت الحكومة المصرية اعتراضها على أساس:

١. إن اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية في يناير ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة بينهما.

٢. إن انشاء قوة الدفاع السودانية – مخالفة في الواقع لأحكام اتفاقية سنة ١٨٩٩، ولأحكام الدستور المصري، بسبب الأحوال الخاصة التي انشئت فيها هذه القوات وذلك:

أ- لأن الحكومة البريطانية ليس لها قانونا حق الانفراد بإصدار الأمر – باتخاذ مثل هذا الاجراء المهم – إلى الحاكم العام الذي هو ممثل الحكومتين ونائبهم المشترك في إدارة السودان.

ب-لأن الداعي السياسي إلى اتخاذ هذا الاجراء زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة، وزوال الاضطرابات في السودان، وبذلك صار من الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها على إنشاء قوة الدفاع في السوادن.

موقف الحكومة المصرية من السياسة البريطانية

١. أن موافقة الحكومة المصرية على إنشاء قوة الدفاع – إذا رأت أن توافق عليه– لا يصحح ما قد يكون في تأليف هذه القوة أو غيرها من العوامل التي تناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ أو تخالف أحكام الدستور المصري، لأن هذه القوة لا تبدو كأنها مجرد وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان باعتباره ممثلا للشركة القائمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية، وإنما كأنها في خدمة دولة مستقلة عن مصر أو في خدمة مستعمرة بريطانية.

٢. لذلك اقترح – دفعا للشبهة – أن تتفق الحكومتان على بعض النقاط المهمة مثل تسمية القوة الجديدة، والعلم الذي تستعمله، وطريقة تجنيدها، ومنه العرائض لضباطها، وعلاقة حاكم السودان العام بسردار الجيش المصري وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها بجنود وضباط الجيش المصري. هذا على أن هذه الاعتراضات من الحكومة المصرية لم تجد أذن صاغية، وحين اجتمع رئيس الوزارة المصرية مع نائب المندوب السامي البريطاني في مصر في ١٤ يناير ١٩٢٥ بقصد بحث موضوع قوة الدفاع السودانية لم يسفر اجتماعهما عن الوصول لاتفاق معين.

السياسة البريطانية فى السودان

- **قامت هذه السياسية على أسس معينه اهمها:**

١. توفير العاملين الذين تحتاجهم الإدارة في الجنوب من غير المتكلمين بالعربية.
٢. استخدام اللغة الإنجليزية كلغة أساسية للتعامل في جنوب السودان، وتشجيع تداولها بين الموظفين والعاملين في الإدارات المختلفة إلى جانب الجهات القبلية.
٣. حظر هجرة التجار من شمال السودان للجنوب وغلق الجنوب في وجه التيارات الثقافية الوافدة من الشمال.
٤. العودة إلى التقاليد والأعراف القبلية.
٥. إبعاد القبائل ذات الأصول العربية من المناطق الرئيسية في الجنوب.
٦. منع الزواج المختلط بين الشماليين والجنوبيين.

أولا: مفاوضات سنة ١٩٢٧ (ثروت – تشمبران)

أ- اتفق الطرفان على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث الآن للوصول إلى تسوية عادلة، ويتولى البحث مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية.

ب-اتفق الطرفان – فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية – على أن ما يراه تطبيقه على السودان من المعاهدات لا يبدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذي تكون له سيغة فنية أو إنسانية عامة – وفي مثل هذه المعاهدات التي يراد تطبيقها على السودان بيدي المندوبون المصريون، والبريطانيون تصريحاً مشتركاً بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا تشمل السودان.

ج-فيما يتعلق بعودة الجنود المصريين للسودان – تبدي الحكومة البريطانية استعدادها – إذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي سارت عليها المفاوضات – لن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة (أورطه مصرية) إلى السودان في الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة.

كان رد الفريق المصري فى المفاوضات كما يلي

١.يتمسك الوفد المصري بان ينص في مادة السودان أو في المذكرة على وجوب الدخول في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩.

٢.لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطه من الجيش المصري إلى السودان.

٣. لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التي وضعها الفريق البريطاني.

السودان في الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٣

- أثبتت المفاوضات المتتالية أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد للجلاء عن مصر، كما أنها متمسكة بالنفوذ الذي أصبح لها في السودان، لذلك اتجهت حكومة الوفد غلي اتخاذ خطوة حاسمة من جانبها – ففي ٨ أكتوبر ١٩٥١ ألقي النحاس باشا بيانا أمام البرلمان أعلن فيه إنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها، وبأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير، ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩.
- وقد صدق الملك فاروق على قرار مجلس الشيوخ ومجلس النواب في ١٥ أكتوبر ١٩٥١، وكان القرار قد اتخذ بإجماع الحاضرين من مجلس الشيوخ وعددهم ١٤١ من مجموع أعضائه وعددهم ١٨٠ ومن مجلس النواب وعددهم ٢٨٥ من أعضائه وعددهم ٣١٩، كما صدر قانون آخر بتعديل الدستور، فألغيت المادة ١٥٩ واستعيض عنها بالنص التالي: يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهإلى السودان وينفذ بعد تصديق الملك عليه.

يكفل الدستور قواعد أساسية أهمها:

أ- إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد، أو مجلسين.

ب-الفصل بين السلطات الثلاث – التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

ج-إنشاء مجلس وزاري من أهل السودان، وتكون الوزارة مسئولة مسؤولية تضامنية لدى الهيئة النيابية.

د- تشترك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية بما في ذلك اقتراح القوانين.

هـ-ضمان استقلال السلطة القضائية. وكفالة حقوق الأفراد والحريات العامة.

و- يحتفظ بالشؤون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والنقد فيتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد.

حكومة الثورة

رأت حكومة الثورة أن تنتهج سياسة جديدة تفضح أساليب إنجلترا وأغراضها فقدمت حكومة الثورة بمصر في نوفمبر سنة ١٩٥٢ للحكومة البريطانية مذكرة في شأن الحكم الذاتي للسودان وتقرير مصيره وتضمنت هذه المذكرة:

١. أن الحكومة المصرية تؤمن بحق السودانيين في تقرير مصيرهم.

٢. **<u>للوصول لهذا الهدف لابد</u>:**

أ- من تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل.

ب-تهيئة الجو الحر المحايد الذي لابد من توافره لتقرير المصير.

٣. تعتبر فترة الانتقال تصفية للإدارة الثنائية.

٤. يعاون الحاكم العام في فترة الانتقال لجنة من خمسة أعضاء، عضو مصري، وعضو بريطاني، واثنين من السودانيين، وعضو هندي أو باكستاني تعينه حكومته.

٥. تشكل لجنة من ستة أعضاء (ثلاثة من السودانيين، وعضو مصري، وعضو بريطاني، وعضو أمريكي، وعضو هندي أو باكستاني) وذلك لاتخاذ الإجراءات التمهيدية للانتخابات.

تابع حكومة الثورة

- تكون الانتخابات مباشرة في جميع الدوائر باستثناء مديرية بحر الغزال، والمديرية الاستوائية، ومديرية أعالي النيل.
- تبدأ الانتخابات قبل نهاية سنة١٩٥٢.
- تشكل لجنة للسودنه للإسراع في سودنة الإدارة والبوليس، وقوة دفاع السودان وغير ذلك من الوظائف الحكومية وعلى هذه اللجنة أن تنجز مهمتها في ثلاث سنوات.
- توصي الحكومة المصرية بإنشاء وظيفة وكيل وزارة سوداني يكون حلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء.
- تبدأ فترة الانتقال بتعيين اللجنة الخماسية ولا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات.
- عند انتهاء فترة الانتقال تعد الحكومة السودانية القائمة وقتذاك مشروعاً بقانون الانتخاب (جمعية تأسيسية).
- تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان بعد إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل.
- **مهمة الجمعية التأسيسية:**
- أن تقرر مصير السودان.
- أن تعد دستوراً للسودان بما يتمشى مع القرار الذي يتخذ.
- ويكون تقرير مصير السودان:
- إما الارتباط بمصر على صورة ما.
- أو الاستقلال التام عن المملكة المتحدة ومصر.
- تحترم الدولتان القرار الذي تتخذه الجمعية التأسيسية في شأن مصر والسودان وتتخذ كل من الحكومتين من جانبها التدابير اللازمة التي تكفل تنفيذ هذا القرار.

السودان والحكم الذاتى

- بدأت المباحثات برئاسة مجلس الوزراء المصري في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ واستمرت عشر جلسات وانتهت في ١٢ فبراير ١٩٥٣ باتفاق في شأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان.

نصوص اتفاقية الحكم الذاتى

- ١- حق الشعب السوداني في تقرير مصيره.
- ٢- تعطي فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل، وهذه الفترة تكون كتمهيد لإنهاء الإدارة الثنائية (المادتان ١، ٢).
- ٣- يمارس الحاكم العام - إبان فترة الانتقال - سلطانه بمعاونة لجنة خماسية تشكل من إثنين من السودانيين، وعضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو باكستاني (المادتان ٣، ٤).
- ٤- الاحتفاظ بوحدة السودان كإقليم واحد (مادة ٥).
- ٥- تشكل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء، ثلاثة من السودانيين، عضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، عضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندي تكون له رئاسة اللجنة (مادة ٧).
- ٦- تشكل لجنة للسودنه من عضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، وثلاثة أعضاء سودانيين، وعضو أو أكثر من لجنة الخدمات العامة (مادة ٨) - وحددت وظيفة هذه اللجنة في ملحق الاتفاق بإتمام سودنه الإدارة والبوليس، وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير، وتنظر اللجنة في الوظائف الحكومية المختلفة بغية إلغاء الوظائف غير الضرورية أو الزائدة عن الحاجة التي يشغلها الموظفون المصريون أو البريطانيون - وحدد لإتمام هذه اللجنة لمهمتها مدة لا تتعدى ثلاثة أعوام.
- ٧- تنتهي فترة الانتقال عندما يعرب البرلمان السوداني عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، وحينئذ يجب أن تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان، وتنتخب (جمعية تأسيسية) - (المواد ٩، ١٠، ١١).
- ٨- **<u>مهمة الجمعية التأسيسية:</u>**
- أ- أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ، وذلك إما بارتباط السودان بمصر على أية صورة أو الاستقلال التام.
- ب- تعد دستورا للسودان يتلاءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد.
- ٩- تحترم الحكومتان المتعاقدتان قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان